وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية وسوق الجملة التابع لها وسوق العامرية للعام المالى ٢٠١٢

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٢ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠١٣/٣/٣١ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٢ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٣/١٠/٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠١٢ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٨٨١٠١٨٠,٨٧ ج (فقط ثمانية وعشرون مليونًا وثمانمائة وعشرة آلاف ومائة وثمانون جنيهًا وسبعة وثمانون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية مبلغ ٢٠٣٢٢٨٢٩,٢٤ ج

(فقط عشرون مليونًا وثلاثمائة واثنان وعشرون ألفًا وثمانمائة وتسعة وعشرون جنيهًا وأربعة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٨٤٨٧٣٥١,٦٣ ج (فقط ثمانية ملايين وأربعمائة وسبعة وثمانون ألفًا وثلاثمائة وواحد وخمسون جنيهًا وثلاثة وستون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ٩٧٠٣٦٧٤٩,٤١ ج (فقط سبعة وتسعون مليونًا وستة وثلاثون ألفًا وسبعمائة وتسعة وأربعون جنيهًا وواحد وأربعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٣/١٠/٢

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلامونى